مفهوم الإصلاح العُثماني لدى المؤرخ كاتب جلبي (1609 ـ1657م)

The Concept of Ottoman Reform in the Thought of Historian Kâtip Çelebi (1609–1657 AD)

م.د هديل فائز حسن

Lec. Dr. Hadeel Faez Hassan (PhD)

جامعة سامراء/ كلية الآداب

University of Samarra / College of Arts

hadeel.f.hassan@uosamarra.edu.iq

0009-0000-7988-1581

الكلمات المفتاحية: كاتب جلبي، الإصلاح العثماني، الدولة العثمانية، الفكر السياسي العثماني، الأزمة المالية العثمانية، دستور العمل لإصلاح الخلل

Keywords: Kâtip Çelebi, Ottoman Reform, Ottoman Empire, Ottoman Political Thought, Ottoman Financial Crisis, Düstur al-'Amal li-Islah al-Khalal (The Guide for Rectifying Defects).

الملخص

يتناول هذا البحث رؤية المؤرخ العثماني كاتب جلبي (1609–1657م) لمسألة الإصلاح في الدولة العثمانية خلال القرن السابع عشر، من خلال تحليل أفكاره الواردة في رسالته الإصلاحية «دستور العمل لإصلاح الخلل». يهدف البحث إلى إبراز طبيعة الفكر الإصلاحي لدى كاتب جلبي، بوصفه أحد أبرز مفكري الدولة العثمانية الذين سعوا إلى تشخيص أسباب التدهور المؤسسي والإداري والاقتصادي الذي شهدته الدولة في تلك المرحلة. يوضح البحث أن كاتب جلبي ربط تراجع الدولة بعدة عوامل، من أبرزها الحروب الطويلة وما نتج عنها من أزمات مالية، إضافة إلى ضعف الإدارة، وتمرد الانكشارية، وتزايد النفقات العسكرية، وما رافق ذلك من ضغط ضريبي على الفلاحين وتراجع الإنتاج الاقتصادي. كما انتقد إصدار القوانين بصورة غير منضبطة، مؤكداً ضرورة الالتزام بالقوانين والتقاليد الإدارية العثمانية لضمان استقرار الدولة.

ويرى كاتب جلبي أن الإصلاح لا يمكن أن يتحقق بصورة جذرية وسريعة، بل يجب أن يتم بشكل تدريجي عبر إعادة تنظيم مؤسسات الدولة وتعزيز سلطة الدولة المركزية، مع المحافظة على الأسس القانونية والاجتماعية التقليدية. وتبرز أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على أحد النماذج المبكرة للفكر الإصلاحي العثماني، وتكشف عن مستوى الوعي النقدي لدى النخبة الفكرية العثمانية تجاه أزمات الدولة وتحولات بنيتها السياسية والاقتصادية

Abstract:

This study examines the vision of the Ottoman historian Kâtip Çelebi (1609–1657) regarding reform in the Ottoman Empire during the seventeenth century, through an analysis of his reformist ideas in his treatise Dustūr al-ʿAmal li-Iṣlāḥ al-Khalal (The Method of Action for the Reform of Defects). The research aims to highlight the nature of Kâtip Çelebi's reformist thought, as he was one of the most prominent Ottoman intellectuals who attempted to diagnose the causes of institutional, administrative, and economic decline during this period. The study shows that Kâtip Çelebi linked the decline of the state to several factors, most notably prolonged wars and their resulting financial crises, weak administration, Janissary rebellions, and the expansion of military expenditures, which increased tax pressure on peasants and led to economic decline. He also criticized the arbitrary issuance of laws and emphasized the need to adhere to established Ottoman legal and administrative traditions to maintain state stability.

Kâtip Çelebi believed that reform could not be achieved through rapid or radical change, but rather through gradual reform based on reorganizing state institutions and strengthening central authority while preserving traditional legal and social foundations. The study highlights Kâtip Çelebi as an early model of Ottoman reformist thought and reveals the level of critical awareness among Ottoman intellectual elites regarding the empire's political and economic crises.

المقدمة:

شهدت الدولة العثمانية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر سلسلة من التحولات البنيوية العميقة التي أضعفت مؤسساتها الإدارية والمالية والعسكرية والاقتصادية. وقد جذب هذا الأمر انتباه عدد من أفراد النخبة الإدارية والثقافية العثمانية، الذين طرحوا أفكاراً حول عوامل الخلل في أداء مؤسسات الدولة، ومخاطر ذلك على قوة الدولة وهيبتها. وكان المفكر والمؤرخ العُثماني **كاتب جلبي، المعروف أيضاً بلقب (حاجي خليفة)**، واحداً من أولئك الذين كتبوا عن الخلل في مؤسسات الدولة العُثمانية، وعبَر عن آرائه بخصوص كيفية معالجة ذلك الخلل .

إن ما كتبه كاتب جلبي عن موضوع الإصلاح يحظى بالأهمية لسببين؛ الأول أنه أحد أبرز رجال الثقافة والفكر في المجتمع العثماني في القرن السابع عشر، وقد برع في الكتابة في مجالات عدة أكدت أنه مثقف موسوعي، أما السبب الثاني فهو أنه كان مطلعاً على تفاصيل الخلل بحكم عمله في مؤسسات الدولة المعنية. وعلى أي حال، فإن كاتب جلبي استفاد أيضاً من كتابات أُخرى عن موضوع الخلل والإصلاح في الدولة العُثمانية لمؤلفين سابقين أو معاصرين له.

يتألف هذا البحث من ثلاثة مباحث، استعرضنا في الأول منها سيرة حياة كاتب جلبي، مع التركيز على حياته المهنية ومؤلفاته في مجالات التاريخ ،الجغرافيا ، الفهرسة(البيبلوغرافيا) ، التراجم والفكر السياسي. أما المبحث الثاني فقد خُصص لموضوع مظاهر الضعف أو الخلل الذي بدأ يُلاحظ على مؤسسات الدولة العثمانية الإدارية والمالية والعسكرية ، والعوامل الكامنة وراء ظهور تلك المسألة. وتطرقنا في المبحث الثالث إلى خلاصة أراء وأفكار كاتب جلبي حول موضوع الإصلاح في الدولة العُثمانية، والتي كانت موضوع رسالة خاصة كتبها بعنوان: " دستور العمل لإصلاح الخلل".

المبحث الاول: كاتب جلبي (1609–1657) سيرته الفكرية والعملية:

أولاً: حياته وآثاره

كاتب جلبي هو مصطفى بن عبد الله الحنفي الإسطنبولي، ولد في شباط 1609م، في إسطنبول، يذكر ان والده كان رجل صالحاً مواظباً على الصلاة والعبادات الأخرى وملازماً لمجالس العلماء والمشايخ، ويعمل موظفاً عادياً في خزينة الدولة العثمانية بصفة كاتب في قسم حسابات الأناضول " أناضول محاسبة سي(محاسبه سي) " (مراد، 2013، ص5) .

لا توجد معلومات عن أسرته وان كان له أشقاء وشقيقات أم لا، ولم يذكر أسرة والدته ولم يعرض أحد منهم في سيرة حياته، وقد اكتفى – مصطفى– بقوله: " كانت ولادتي على ما أخبرتني والدتي في يوم من أيام ذي القعدة سنة سبع عشرة وألف "(حاجي خليفة، د.ت، ص21) .

لم يتلق كاتب جلبي تعليماً منتظماً في مدارس الدولة، فحرص والده ان يؤمن له تعليماً على يد بعض المعلمين مما يؤهله للعمل بوظيفة كتابية رسمية (مراد، 2013، ص5) ، في عمر الخامسة او السادسة حفظ كاتب جلبي خليفة القرآن الكريم وتعلم أصول التجويد، ودرس علم التصريف على يد إلياس خوجة، ودرس علم الخط على يد الخطاط بوكرو احمد جلبي، في الوقت ذاته التحق بدروس العالم قاضي زادة أفندي(حاجي خليفة، د.ت، ص28)

وعندما بلغ كاتب جلبي سن الرابعة عشر الحقه والده برفاقهِ ليكون تلميذاً في قسم حسابات الأناضول، حيث تعلم أصول المحاسبة والكتابة بالأرقام، واكتسب مهارات الكتابة الخط المعروف خط" ال سياقت "، وهو نوع من الكتابة الرمزية التي كانت تستخدم في السجلات المالية عموماً، من قِبل الكُتاب العاملين في هذا القسم (مراد، 2013، ص5).

رافق كاتب جلبي والده مع الحملات العسكرية العثمانية التي شارك فيها للقضاء على حركة التمرد التي من قادها أباظة باشا في الأناضول عام (1623–1624)، وحملة عام (1625–1626م)، لاسترداد بغداد من الدولة الصفوية، وبعد إخفاق الحملة وانسحابها توفي والد كاتب جلبي ، عام 1626 ودفن في مقبرة الجامع الكبير في مدينة الموصل، وبعدها بشهر توفي عمه في موقعة " جَرّحلو" قرب نصيب، ليتجه بعدها الى ديار بكر مع أحد أقاربه ليستقر هناك مدة من الزمن، ليعود بعدها الى اسطنبول ليؤمن له أحد اصدقاء والده يدعى محمد خليفة، تعين في وظيفة كتابية تلك المرة في قسم تدقيق ومعاينة سجلات قوات الفرسان الأقطاعين " مُقابله سواري ", وقد أسهمت تلك التجربة في صقل مهاراتهِ وتنمية قدراتهِ التنظيمية والإدارية على حد سواء. (مراد، 2013، ص5–6) .

وبحكم عمله خرج كاتب جلبي بصحبة بعدة حملات عسكرية عثمانية متجه إلى الشرق، مثل حملة (1627–1628) الى أرضوم، وحملة همدان بقيادة خسرو باشا (الصدر الأعظم)، وحملة

عام (1629- 1630) الى بغداد لاستردادها من الصفويين وحملة الصدر الأعظم محمد باشا عام (1633–1634) الى الشرق, ولما وصلت الحملة إلى حلب لقضاء فصل الشتاء فيها، أستغل كاتب جلبي الفرصة وسافر إلى الحجاز الأداء فريضه الحج، وبعد إكماله الشعائر عاد الى حلب وجد الحملة قد غاردت الى ديار بكر، فكانت فرصة له للبقاء واللقاء مع علماء حلب، وزيارة مكاتبها وكان هذا اساساً لجهوده اللاحقة في مجال فهرسة المصادر "البيبلوغرافيا"(الكوثري، د.ت، ص5) .

كانت اخر حملة خرج بها كاتب جلبي، هي حملة روان عام (1634–1635م) بقيادة السلطان العثماني مراد الرابع، و بعد انتهاء الحملة قرر كاتب جلبي الاستقرار في اسطنبول وابتعد عن المشاركة في الحملات العسكرية العثمانية.(كاتب جلبي، د.ت، ص28)

متفرغا لدراسة التفسير والحديث والمنطق واللغة، بعد ذلك توجه إلى دراسة الرياضيات والفلك والجغرافيا والطب، فكون ثقافة علمية واسعة أهلته ليكون من كبار طلاب العلم. (كراتشكوفسكي، 1957، ص619)

بدأ كاتب جلبي خطواته في طريق العلم، حيث تلقى علومه الاولى على يد معلمه أعرج كاتب جلبي أفندي الا انه حرص على تنويع منابع معرفته، فبدأ يستمع لدروس علماء آخرين ويستفيد من مناصبهم، الأمر الذي عزز قراره بالاستقرار في حاضرة الدولة العثمانية إسطنبول حيث مساجدها ومدارسها الكبرى كالفاتح وآيا صوفيا وغيرها التي كانت عامرة بحلقات العلم (كاتب جلبي، د.ت، ص28) .

في عامين كاملين أكمل مطالعة أصول الحديث بالإسناد إلى الرسول النبي محمد (ﷺ)، ليستمر بعدها عامين كاملين في المواظبة عالم على حضور الدروس ليكون قد قضى عشرة أعوام في تحصيل العلم، وكما يذكر انه إذا استهواه كتاب في أحد العلوم أوقد شمعة من غروب الشمس إلى شروقها دون كلل أو ملل(كاتب جلبي، د.ت، ص28–29) .

وفى كاتب جلبي رغبة والده بتحصيل العلم، وتجاوب مع تلك الرغبة، لينهل من علوم ومعارف عصره بكل صبر، وجنى أول ثمار هذا السعي، بتلخيص وقائع ملوك مائة وخمسين دولة ذكرتها كتب تاريخية ويجمعها في ملخص اسماه "فذلكة"، في عمر لم يتجاوز الرابعة والثلاثين(حاجي خليفة، د.ت، ص29) .

مَر كاتب جلبي بمعاناة في عمله بقلم المقابلة، رغم استمراره بالعمل لمدة عشرين عام، دون ان ينال على ترقية كبقية العاملين، فضلاً عن الخلاف العميق بينه وبين زملائه الذي أدى في النهاية إلى تقديم استقالته من العمل(مراد، 2013، ص7) . أستغل جلبي عزلته بتوسيع مجالات مطالعته للعلوم وأجتهد في تحرير كتاباته، والتدريس لطلبته، وأثرت استقالته على حالتهِ النفسية،

واصيب على أثرها باضطراب نفسي، وبعد ان تحسنت حالته استأنف نشاطه العلمي، اذ التقى بالشيخ سرى الدين أبو الرضا المصدري الذي زار إستانبول عام 1647، وواظب علم على حضور دروسه(حاجي خليفة، د.ت، ص30) .

حصر كاتب جلبي نشاطه في المطالعة والتأليف، وأكد امكانيته العلمية بوضع فهرس شامل لفذلكة التواريخ، اسماه " تقويم التواريخ "، على طراز تركي – فارسي، خلال شهرين فقط، وارسله شيخ الاسلام عبد الرحيم أفندي الى الصدر الأعظم قوجه محمد باشا عام 1649، الذي بدوره ابدى إعجابه بعمل كاتب جلبي واصفاً اياه بعمل يستحق مقام رفيع، وأصدر قرار تعيينه بمرتبة خليفة ثاني (حاجي خليفة، د.ت، ص31) .

استمر كاتب جلبي في دراسة العلوم النقلية والعقلية على يد علماء في إستانبول، منهم كرد عبد الله أفندي (ت1645م)، كجي محمد أفندي(ت1644م)، ولي أفندي (ت1653)، أعرج كاتب جلبي أفندي وأخيراً عبد الرحيم أفندي (ت1656م) الذي تولى منصب شيخ الاسلام للدولة العثمانية فيما بعد(مراد، 2013، ص9) .

في الوقت ذاته تابع كاتب جلبي كتابة العديد من المؤلفات والمصنفات في التاريخ، والسياسة والفكر، والفهرسة والجغرافية، وكسبت مؤلفاته بشهرة واسعة ومكانة مهمة في التاريخ الثقافي العثماني، فضلاً عن شهرته في الغرب بعد ان ترجمت مؤلفاته إلى اللغات الأوربية، ومكنته من التواصل مع عدد من علماء ومثقفي إستانبول وحظي بمكانة خاصة من لدى شخصيات مهمة في الدولة العثمانية من ضمنهم الصدور العظام وشيوخ الإسلام. (مراد، 2013، ص10) .

كان كاتب جلبي على دراية كاملة بأمور الدولة العثمانية، والمشكلات التي تواجهها الدولة، فضلاً الخلل الذي اصاب المؤسسات العسكرية والادارية والقضائية والمالية، وقد طرح حلول لمعالجتها. كما شدد على اهمية بناء المجتمع والدولة على اساس علمي ومعرفي، وتطبيق العدالة ومحاربة الفساد المالي والأداري لأعادة قوة وهيبة الدولة العثمانية، ومن خلال دراساته في العلوم المختلفة توصل الى السبب الرئيسي للمشاكل السياسية والعسكرية التي عاشت الدولة هو الجهل وأهمال الدروس والعبر المستقاة من التاريخ. (مراد، 2013، ص10) .

حرص كاتب جلبي أواخر العقد الرابع من عمره، على التوسع في دراسة العلوم الشرقية، اذ امتلك ثقافة موسوعية متميزة، مكنته من اتقان ثلاث لغات اساسية، وهي التركية والعربية والفارسية ، مما أتاح له الاطلاع على مصادر متعددة والاستفادة من المصادر والمراجع المدونة بتلك اللغات في تأليف كتبه (حاجي خليفة، د.ت، ص30) .

عُدّ كاتب جلبي من أبرز الشخصيات الثقافية و الفكرية في الدولة العثمانية خلال القرن السابع عشر، حتى ان بعض الباحثين المعاصرين أطلقوا عليه " سيوطي العثمانيين " (مراد، 2013، ص11).

هو الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر كمال الدين السيوطي (849 ـ 911 هـ/ 1445ـ 1505م) وهو واحد من كبار رجال العلم والفكر في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي. اشتهر بالتأليف الغزير في مجالات عدة ، منها علوم القران الكريم ، الحديث النبوي الشريف، الفتاوى، اللغة العربية والتاريخ وغير ذلك، ولذا يُعد واحداً من أبرز العلماء الموسوعيين في تلك الحقبة. للمزيد من عن سيرته ومؤلفاته أنظر، (نبهان، 1992، ص584–611).

لم يُعمر كاتب جلبي طويلاً إذ وافته المنية صباح يوم 27 ذي الحجة 1067هـ/ 6 تشرين الأول 1657م ودُفن في المقبرة القريبة من جامع زيرك في إسطنبول،(Türkiye Diyanet Vakfı، 2022) (Simsek, 2024)

وتميزت شخصيته الفكرية بالتحرر والانفتاح, اذ اتصف فكره بالعمق والدقة والجرأة في تناول القضايا المختلفة، وسعيه الدائم الى تجاوز التقاليد الموروثة والبحث عن الحقيقة العلمية باسلوب نقدي وتحليل . (حاجي خليفة، د.ت، ص35) .

وحظي كاتب جلبي بتقدير عالمي لمكانته الفكرية، حيث ادرجت منظمة اليونسكو اعتبار عام 2009 عام اسمه ضمن الشخصيات التاريخية البارزة في الفكر الانساني بمناسبة مرور 400 عام على ولادته(مراد، 2013، ص11) .

ثانياً: مؤلفاته

لا يتسع لنا ان نذكر جميع مؤلفات كاتب جلبي وتكتفي بالإشارة إلى أهمها وهي :

1. فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار ويعرف بـ " فذلكة التواريخ "، كتاب يتحدث عن التاريخ الإسلامي بشكل عام، ألفه باللغة العربية عام (1641–1642)، ويعد أول كتاب له.
2. تقويم التواريخ عبارة عن جدول زمني للأحداث المذكورة في كتب التاريخ، تحديداً كتاب فذلكة التواريخ منذ عهد آدم عليه سلام حتى عام تأليفه 1648، ومدون باللغة التركية.
3. فذلكة أو فذلكة كاتب جلبي، ويُعد هذا الكتاب ذيل لكتاب فذلكة التواريخ، مؤلف باللغة التركية يضم الحوادث الواقعة بين عام 1592 إلى عام 1654م.
4. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، هو بيبلوغرافيا عن الكتب والرسائل لمختلف العلوم والفنون، ألف باللغة العربية، يضم 14501 من أسماء الكتب والرسائل، و9512 من أسماء المؤلفين، ترجم الى اللغة الفرنسية واللاتينية والألمانية.

5. سلم الوصول الى طبقات الفحول، هو كتاب تراجم لمعظم الأعلام المؤلفين الوارد ذكرهم في كتاب كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، مؤلف باللغة العربية، حقق وطبع عام 2010 في ست مجلدات، من قبل مركز الابحاث التاريخية والفنون والثقافة الاسلامية بإستانبول.
6. تحفة الكبار في أسفار البحار، كتاب يبحث في تاريخ الأسطول العثماني وعملياته الحربية، وكان سبب تأليف هذا الكتاب هو التذكير بالانتصارات البحرية العثمانية التي سبقت إخفاق الحملة العسكرية البحرية على جزيرة كريت عام 1646، مؤلف باللغة التركية وترجم الى اللغة الانكليزية عام 1831.
7. دستور العمل في إصلاح الخلل، ألف عام (1652–1653)، اعقاب دعوة السلطان محمد الرابع (1648–1687)، معاونيه للبحث عن أسباب قلة إيرادات خزينة الدولة وزيادة إنفاق الدولة، وقد بين كاتب جلبي عوامل التدهور التي اصابت الحالة المادية للدولة العثمانية وجوانب الخلل والضعف في الجيش، وقدم توصيات حول كيفية معالجة كل تلك المشكلات، وألف الكتاب باللغة التركية.
8. قانوننامه هو مجموعة من القوانين العثمانية جمعها جلبي بين عامي (1654–1655).
9. ميزان الحق في اختيار الأحق، ألف باللغة التركية، في تشرين الثاني من العام 1656، انتقد فيه الحياة الفكرية والعلمية في الدولة العثمانية العام أبان ذلك الوقت، وأرجع سبب التدهور الى الغاء العلوم الرياضية والعقلية من المناهج التدريسية في المدارس، وتطرق الى الخلاف بين المتصوفة والسلفيين، وقد ترجم الى الانكليزية عام 1957، والى اللغة العربية عام 2009.
10. جهان نُما أخر كتاب لكاتب جلبي لم يتمم كتابته وتوفي، آلفه باللغة التركية، وهو كتاب جغرافي موسوعي؛ للمزيد من التفاصيل عن مؤلفاته واماكن وجود النسخ المخطوطة منها، ومكان وتاريخ طبعها وما ترجم منها الى لغات اخرى : (Babinger, pp.214 – 223)

المبحث الثاني : عوامل تدهور الدولة العثمانية

بلغت الدولة العثمانية أوج قوتها وتوسعها في عهد السلطان سليمان القانوني (1520–1566)، عندما تحولت إلى قوة عالمية، لكن الوضع هذا لم يستمر،إذ بدا يتغير بشكل تدريجي منذ أواخر القرن السادس عشر لأسباب عديدة منها:

1. شخصية السلاطين:

شهدت أسرة آل عثمان خلال ما يقارب ستة قرون استقرارا نسبيا في توارث الحكم، اذ لم يكن من المتصور قيام الامبراطورية العثمانية من دون تلك الاسرة الحاكمة. وفقا للتقاليد الاسلامية,

كان يشترط ان يكون السلطان ذكراً بالغًا عاقلًا من سلالة آل عثمان، ولم تكن هنالك نصوص شرعية أو قوانين محددة تُعين السلطان او تنظم وراثة العرش.(إينالجيك، 2014، ص95) .

كان الأمير الذي يتمكن من السيطرة على العاصمة والخزانة والدولة ويحظى بتأييد العلماء وكبار رجال الدولة يُعترف بهِ سلطانًا فعليًا, وقد استمر هذا التقليد حتى عهد السلطان محمد الفاتح الذي سنّ " قانون نامه"، وهو نظام جديد أجاز فيه قتل الأخوة حفاظًاعلى مصلحة الدولة ووحدتها. قد طبق هذا القانون فعليا في عهد السلطان محمد الثالث (1595–1603م)، حيث أعدم تسعة عشر من إخوتهِ عند توليه العرش(إينالجيك، 2014، ص96) .

ويُعد هذا الحدث بداية أزمة حقيقية في مسألة الخلافة داخل الاسرة العثمانية، اذ استمرت عمليات القتل بين الاخوة الى اضطرا في نظام الوراثة، وقد بدأت بوادر الأزمة بعد وفاة السلطان محمد الثالث عام 1603 وتولي السلطان أحمد الأول، حينها أدرك نتائج ما فعله السلاطين من قبله من قتل الأخوة، وفي حال استمرار هذا الامر ستندثر سلالة آل عثمان (Börekçi, 2010, p13–14)

ونتيجة للقتل وتصفية أبناء الأسرة، بدأت دائرة آل عثمان تضيق، فتحت المجال أمام أصحاب السلطة والنفوذ من غير العائلة الحاكمة ان يمارسوا سلطتهم ويوسعوا نفوذهم أكثر من السابق، وبالتالي تمكنوا من خلال سطوتهم من اختيار السلاطين (Börekçi, 2010, p15)

لكن ظهرت ظاهرة جديدة على يد السلطان محمد الثالث (1595- 1603)، الا وهي ظاهرة الأقفاص بمعنى أنه فرض على الأمراء احتجازهم في القصور ولا يختلطون بالعامة، فقط مع حاشية القصر، وبذلك يبقى معزولاً عن العالم الخارجي، ولا يحق للأمراء الزواج او الانجاب قبل تولي العرش(كواترت، 2004، ص176).

وبعد ان خرجت الدولة العثمانية من كارثة قتل الأخوة دخلت في مأزق أخر، هو أقفاص الأمراء، الذي لا يقل خطورة عن القتل، لما جاءت بنتائج سلبية أهمها:

أولاً: انعزال الأمراء عن العالم الخارجي داخل اجنحتهم في القصر، أدى إلى زيادة نفوذ قادة جيش الإنكشارية والوزراء والصدور العظام، ليتحكموا بأمور الدولة على حسب رغباتهم وأهوائهم، لينتي الامر بقدرتهم على تقرير مصير السلطان بتعينه او عزله أو حتى قتله(بيهم، 1954، ص18) .

ثانياً: قد تكون سياسة الأقفاص انقذت الأمير من القتل وهذا شيء ايجابي الا انه يكون أمير ضعيف يفتقر الى الخبرة السياسية، ليجد نفسه معتمد على الصدر الأعظم أو أغوات الإنكشارية في تسيير امور الدولة(غريب، 2007، ص201)، وتلك فرصة لهم لتنفيذ ما ينفع مصالحهم من سلطة ونفوذ وجمع اموال طائلة(مانتران وآخرون، 1992، 402/2).

ثالثاً: وتلك الأزمة ألغت شخصية الأمراء، وأحدثت أزمات نفسية للكثير منهم، وأصيبوا بخوف عارم من القتل، وهذا ما حدث مع الأمير سليم الثالث (1789-1807) عندما أخرجوه رجال الدولة من عزلته، قال لهم: " قولوا لي إذا كان أجلي قد حان. اسمحوا لي بالصلاة، ثم نفذوا فيّ مما قررتم. إنني هنا من طفولتي، منذ اربعين سنة. من الأفضل الموت بسرعة على الموت ببطء كل يوم. نعاني هنا من الرعب لكي نتنفس فقط "(إينالجيك، 2014، ص97) ، وهذا يعني ان الامير لم يكن يعي ما يحدث من حوله وانهم جاءوا لتنصيبه سلطاناً على العرش وهذا طبيعي ان يصل اليه الحد، بعد ما عناه من عزله.

وما حدث مع الأمير إبراهيم الأول(1640 ـ 1648م) كان خير دليل على حالة الخوف التي عاشها الامراء في الأقفاص، اذ رفض ابراهيم ان يفتح الباب لكبار الدولة ورفض العرش ظناً منه أنهم سيستدرجونه للقتل، ولم يأمن لهم حتى جاءت والدته ومعها جثة أخيه مراد الرابع، وطوال فترة حكمه كان ضعيفاً، تاركاً امور الدولة بيد والدته والصدر الأعظم، حتى قتل على يد اغا الإنكشارية والصدر الاعظم دون أي مقاوم (عزتلو، 1995، ص86–87) .

2. تمردات الإنكشارية:

كان لتمرد الإنكشارية الأثر الكبير على تاريخ الدولة العثمانية، في البداية كانت الإنكشارية تمثل قوة الدولة العثمانية وسلاطينها بعد ذلك بدأ السلاطين (الضعفاء) يفقدون السيطرة على الإنكشارية لتتحول الى واحدة من عوامل ضعف الدولة العثمانية.

تعددت أسباب التمردات الإنكشارية في كل عهد من عهود السلاطين، حتى وصلت بهم الجرأة الى قتل السلطان وهذا ما حدث في عهد السلطان عثمان الثاني (1618–1622)، عندما طلبوا من السلطان ايقاف الحرب مع بولنده(علاوي، 2006، ص86) وهذا ما يتعارض مع تقاليد الإنكشارية التي كانت مهمتهم وشغلهم الشاغل في الحرب، وجاء هذا الطلب ليشعروا السلطان بقوتهم ومدى تحكمهم في امور الدولة(طقوش، 1995، ص251)، وافق السلطان على طلبهم الا انه استعد لتصفية الإنكشارية عندها جهز جيش جديد من ولايات أسيا، ولما وصل الخبر للإنكشارية عملوا على عزله(أرسلان، 2011، ص216) ، وبعد ذلك تعاونوا مع شيخ الاسلام محمد اسعد أفندي وقتلوا السلطان عثمان الثاني وسميت تلك الحادثة بالهائلة العثمانية الكبرى(حليم، 2004، ص179–180) .

بعد مقتل السلطان عثمان الثاني عانت الدولة العثمانية من اضطرابات وفوضى سياسية ومالية، لنبدأ مرحلة جديدة من الصراعات بين الصدور العظام في عهد السلطان مراد الرابع 1623-1640، فبعد ان قتل الصدر الأعظم حسن باشا على يد الإنكشارية عزل السلطان الصدر الأعظم خسرو باشا المتعاون مع الإنكشارية ونصب بدلاً عنه للصدارة العظمى حافظ باشا، فبدأ

خسرو باشا يدير المكائد ضد السلطان ويبدي تعاونه مع رؤساء الإنكشارية ليخبرهم ان عزله جاء بسبب تعاونه معهم، في المقابل صاحب الإنكشارية ودخلوا الى قصر السلطان وقتلوا الصدر الأعظم حافظ باشا(حسون، 2002، ص135؛ الحنبلي، د.ت، ص75)، ولكون السلطان مراد لم يستطع حماية حافظ باشا صدر امر بقتل خسرو باشا كونه المحرك الأساسي للفتنة، بعدها طالبت الإنكشارية تعيين رجب باشا صدر اعظم، الا ان السلطان رفض ذلك واصدر فرمان بتعين بيرام باشا(Creasy, 1878, pp. 248–249) فضلاً عن اصدار اوامر بقتل كل من شارك بالتمرد من رؤساء الإنكشارية لذلك لجوا الى حيلة تظاهرهم بطاعتهم للسلطان والتزامهم بقوانين الانضباط العسكري، مبيتين نية أخرى كشفت فيما بعد بتمرد جديد بقيادة رجب باشا (فاروقي، 2008، ص111). الذي أنتهى بأمر من السلطان بقتل رجب باشا، ورمي جثته الى الإنكشارية، وصدر أمر بألقاء القبض على رؤوس التمرد فماطل احمد اغا قائد السباهية، فما كان من السلطان إلا ان يأمر بقتل اربعة من رفاقه، وجاء شيخ الاسلام يحذر السلطان من عمله ذاك فقتله، وبذلك عرفت السلطنة انها تحت سلطة رجل غير الرجال فدخلت الناس بطاعتهِ (أرسلان، 2011، ص220; 312–315 ، Rasid، 1998).

أخذت التمردات العسكرية بُعداً آخر، فبعد ان انخرطت الدولة العثمانية بحروبها المستمرة، أصبح فرسان التيمار، الذين يشكلون العمود الفقري للجيش العثماني، نقلهم قائدهم لتطوير استخدام الاسلحة النارية في الحروب ولم يعد لهم أهمية في مضمار المعارك، ولم تعد الحروب تشكل دخل مربح للدولة بل على العكس اصبحت تستنزف خزينة الدولة العثمانية بشكل متزايد، كل ذلك دفع الى قرار الدولة بتخفيض النفقات والاعتماد على الولاة في الأنفاق على حاشيتهم العسكرية، وهذا ما لم يحدث لذلك بدأت حركات العصيان وتحولوا الى عصابات مسلحة تجوب الأرياف، لنبدأ مشكلة فرض الضرائب على الفلاحين بشكل احتياطي لسد احتياجات العسكر(فاروقي وآخرون، 2007، ص77–78).

استمرت التمردات العسكرية في عهد سلطان ابراهيم الأول (1640–1648)، أبرزها ثورة الأغوات عام 1648، ومفادها تمرد العسكر وقيامهم بعمليات سرقة ونهب لأموال الدولة، وعندما قرر السلطان معاقبهم، تجمعوا وسعوا الى خلعه من السلطنة وكان شيخ الاسلام عبد الرحيم أفندي وافقاً الى جانب الأغوات، وتمكنوا من خلع السلطان في آب عام 1648 ورميه في السجن(سلطان، 1991، ص218)، ليتم بعدها اصدار فتوى من شيخ الاسلام بإعدامه في العام ذاته (يوسف وجاسم، 2007، ص331).

شهد عام 1656 ثورة الإنكشارية بسبب تأخر الرواتب، (Yilmaz, 2011, 163) مطالبين بمعاقبة الوزراء، فما كان من السلطان محمد الرابع (1648–1687)، الى ان يرضيهم، وكانت

الدولة تمر بحالة قصوى من الخلل، تولى فيها زمام الصدارة محمد باشا الكويرللي الذي وضع شروطه قبل تولي المنصب شرط إطلاق يده في العمل، فأول قرار اتخذه هو الغاء امر قتل الصدر الاعظم سلفه وعندما ثارت الإنكشارية انزل بهم عقاب صارم رمى اربعة الاف جثة منهم في البحر (أرسلان، 2011، ص226) .

3.العامل الاقتصادي:

يُعد النظام الاقتصادي الاوربي من ابرز النظم التي اسهمت في صياغة ملامح التحول التاريخي الحديث, إذ شكل انتقال أوروبا من البنية الزراعية التقليدية الى البنية الصناعية والتجارب المتقدمة نقطة تحول مفصلية في مسار التطور الحضاري الغربي. فمنذ القرن الخامس عشر بدأت ملامح النظام الرأسمالي بالظهور نتيجة التغيرات التي أحدثتها الثورات التجارية والاكتشافات الجغرافية الكبرى، والتي أدت الى إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل القارة اوربية.

واتفق مؤرخو الاقتصاد ان الاقتصاد العثماني أخذت تول مهم نحو الأسوأ، خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر، فالركود والازمات حلت محل التوسع والاستقرار إذا لم يكن التراجع النصيب الأكبر في الأقتصاد والاحوال العثمانية بشكل عام. (باموك، 2005، ص245) .

وفي مطلع القرن السابع عشر بدأ التراجع ليصل في اربعينات وخمسينات القرن الى توقف دور الضرب عن سك عملة الأقجة، واختفت وحدة النقد العثمانية لتطرح مجموعة من العملات الاوروبية في الأسواق، لتصبح الأقجة في مناطق البلقان والأناضول وحدة حسابية فحسب حتى الاعوام الأخيرة من القرن. وان أردنا معرفة اسباب هذا الانحدار بالعملة العثمانية علنيا الرجوع إلى العقد الأخير من القرن السادس العشر الذي شهد توسع ديموغرافي واقتصادي مع استقرار مالي للدولة العثمانية، متزامناً مع زيادة في عدد السكان وتوسع المساحات الزراعية ونمو التجارة الداخلية والخارجية مع تأمين الذهب القادم من مصر والفضة الامريكية عن طريق اوروبا(باموك، 2005، ص246) .

ومع الحروب القائمة والمكلفة مع الصفويين في الشرق ومع آل هابسبورغ في الغرب خلال الخمس العقود الأخيرة من القرن استنفذت الاحتياطي لخزينة الامبراطورية، تحديداً مع افعال قبل الحرب مع الصفويين عام 1578، عانت الخزينة من نقص الفضة في رواتب الجنود (باموك، 2005، ص247) .

ان التطورات السريعة الحادثة في أوربا أثرت بشكل سلبي على الامبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر، ومهدت لطريق ركودها وانحطاطها بشكل بطيء، من جوانب عدة اهمها الجانب العسكري اذ لم تعد الإنكشارية بالفرسان المسلحين بالأسلحة البدائية من سيوف واقواس ... الخ

لهم القدرة على اثبات فعاليتهم في المعارك امام الجيوش الأوروبية التي اعتمدت على الاسلحة الحديثة من بنادق ومدفعية متطورة. وهذا ادى الى تراجع في عائدات الحروب لخزينة الدولة، فضلاً عن فقدان أراضي وخروجها من السيادة العثمانية وبالتالي حرمان الدولة من مصادر قيمة للدخل: (Serim, 2012) .

كون الموقع الجغرافي للإمبراطورية العثمانية مطلاً على الطرق التجارية العالمي، ادى الى حالة من عدم الاستقرار المالي، منذ اكتشاف مناجم الفضة في يوهيميا والبلقان وهنغاريا في القرن الثاني عشر وتوجه اوروبا الى زيادة مستوردتها من اسيا، وكانت ما تصدره الى الشرق، وكان الفرق يدفع على شكل مسكوكات من الذهب والفضة القادمة من اوروبا والأمريكيتين، وحتى بعد ان سيطرت الدولة العثمانية على طرق التجارية شرق البحر المتوسط، رحبت بقدوم المسكوكات بالمقابل لم يتمكنوا من تدفقها إلى الشرق حيث العجز التجاري (باموك، 2005،ص250)

زاد تدفق المسكوكات خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر، لتغزو الفضيات الأوروبية الأسواق العثمانية وبكميات كبيرة مما زاد من الضغط على النظام المالي العثماني. ومع محاولات الدولة في ضبط الاضطرابات المالية الا ان الأمور ساءت وتفاقمت الأزمة بعدما اصبحت الفضة أكثر توفر وارتفاع أسعار الذهب إلى الفضة، لتبدأ مرحلة ارتفاع سعر الصرف لكل من السلطاني والدوكا في بداية القرن السادس عشر من 54 أقجة الى 60 أقجة منتصف القرن، هذا أدى إلى تباعد بين الأسواق واسعار الصرف واختفاء القطع الذهبية في المدفوعات إلى الدولة والمعاملات الأخرى (باموك، 2005، ص250–251؛ Yilmaz, 2011, 164).

هذا كله أدى الى عدم استقرار الأقجة، وحدث تراجع في القرن السادس عشر في مناجم الفضة التي اعتمدت عليها دور الضرب العثمانية، ورغم انتشار الغروشن الأوروبي والدينار الهولندي والريالات الاسبانية في اراضي الدولة العثمانية، الا ان الفضة لم تختفي نهائياً من الاسواق العثمانية(باموك، 2005، ص53) .

ومن أسباب التدهور الاقتصادي جباية الضرائب فالجزية هي أقدم ضريبة فرضت بشكل نقدي، وهنالك ضرائب تجبى من رعاة الأغنام بشكل عيني، إضافة الى ضرائب النزول المرتبط بالعوارض التي تجبى بزمن الحروب، على دافعي الضرائب بحسب مقدرتهم على الدفع وبالتالي يسجلون رسمياً باعتبارهم أثرياء او متوسطي الحال أو فقراء، وقسم الجباية في وحدات تعرف باسم عوارض خانه(فاروقي وآخرون، 2008، 201/2) .

وفي أواخر القرن السابع عشر، شكلت ضريبة العوارض حوالي عشرين بالمئة من الدخل النقدي الكلي للدولة العثمانية، وكانت تلك النسبة قابلة للزيادة حسب احتياج الدولة (فاروقي وآخرون، 2008، 201/2) .

وبعد ان زادت الضرائب على الفلاح وازدادت طلبات الملتزمين من الفلاحين إلى اضطرار الفلاح ان يهجر ارضه الى المدينة حصرياً من الضرائب التي كانت أكثر من نصف محصوله، وهذا أدى الى خراب الاراضي الزراعية وبالتالي انخفاض عائدات الاراضي الزراعية(جبارة، 2015، ص191) .

المبحث الثالث: رؤية كاتب جلبي لموضوع الإصلاح العثماني

مرت الدولة العثمانية خلال القرن السابع عشر سلسلة من الازمات الداخلية والخارجية، الامر الذي دفع قادتها ومفكريها الى بذل جهود مكثفة لإصلاح أوضاع الدولة ومعالجة ما تواجهه من مشكلات. وقد أولى السلاطين العثمانيون اهمية كبيرة لإيجاد الحلول المناسبة لتلك الازمات، وخصوصا تلك المتعلقة بشؤون الادارة ومؤسسات الدولة. ومن أبرز مظاهر ذلك اهتمام السلاطين بتلقي النصائح والارشادات من رجال الدولة والعلماء عبر مؤلفات تناولت سبل الاصلاح وتضمنت مقترات وتوصيات عملية لتجاوز الازمات. ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من الادب الاصلاحي لم يكن مقصورا على الدولة العثمانية فحسب، بل ظهر ايضا في دول اسلامية اخرى، تحت مُسمى كتب النصائح(نصيحة نامة) التي تناولت مختلف جوانب الحكمة والادارة (Basturk, 2012, p31) وتُقسم النصيحة نامة إلى نوعين:

النوع الأول: يتمثل في الكتب التي تقدم النصح المباشر للسلاطين، مركزة على توجيههم في كيفية الكم الرشيد، وتعليمهم اسس السلوك القويم في إدارة شون الدولة. بينما النوع الثاني يتمثل في رسائل العلماء والمفكرين الذين سعوا من خلالها الى تقويم اداء الحاكم وإصلاح شؤون الحكم من منظور الشريعة الاسلامية والقوانين والعادات والاعراف، متناولين مفاهيم مثل: العدل، السلطان المثالي، الدولة المثالية، الشريعة الإسلامية، القوانين، الأعراف، الاخلاق، الاقتصاد(Fodor, 1996, pp. 217–233; Oz, 1997, pp. 53–97) .

ونصب اهتمام هؤلاء االمفكرين على محورين اساسيين: اولهما معالجة ظاهرة انحراف القادة عن القيم المثلى، وثانيهما إصلاح تردي الوضع المالي بسبب زيادة النفقات بالمقارنة مع الواردات وضرورة العناية بالإيرادات من الضرائب والرسوم لزيادة دخل خزينة الدولة، واوضحوا اسباب كل محور كما اقترحوا حلولاً للإصلاح(مخلوف، 2001، ص76) .

كان كاتب جلبي على دراية كاملة بأمور الدولة العثمانية، والمشكلات التي تواجهها الدولة، فضلاً عن الخلل الذي اصاب المؤسسات العسكرية والادارية والقضائية والمالية، وقد طرح حلول لمعالجتها، كما شدد على اهمية بناء المجتمع والدولة على اساس علمي ومعرفي، وتطبيق العدالة ومحاربة الفساد المالي والإداري لإعادة قوة وهيبة الدولة العثمانية، ومن خلال دراساته في العلوم

المختلفة توصل الى السبب الرئيسي للمشاكل السياسية والعسكرية التي عاشتها الدولة هو الجهل واهمال الدروس والعبر المستقاة من التاريخ(كاتب جلبي، د.ت، ص10)

بناءاً على ما سبق، لم يكن كاتب جلبي أول من قدم تقريراً حول الإصلاح في الدولة العُثمانية بل سبقه آخرون استشعروا الخطر الكامن على الدولة العثمانية من الخلل في مؤسساتها الإدارية والمالية والعسكرية. وأول هؤلاء هو لطفي باشا الذي كتب رسالة أو تقريراً بعنوان " آصف نامة" في سنة 1542م، أي في ذروة قوة الدولة العُثمانية. وتبعه المؤرخ العثماني الشهير مصطفى عالي غاليبولي في عام 1581م، وحسن كافي آقحصاري في 1596م، وعيني علي أفندي في 1609م، وقوجي بك في 1631م ومرة أُخرى في 1640م. وجميعهم كانوا من البيروقراطية، ولكل واحد منهم له تصور من دولة إسلامية عادلة، مقترحين مشاريعهم الاصلاحية (Topal, 2017,p.23 ,Fodor, 1996, pp. 217–233; Oz, 1997, pp. 53–97)

يتبين مما سبق أن مصطفى قوجي بك ، وهو كاتب إصلاحي بارز في عهد السلطان مراد الرابع (1623 -1640م) كان معاصراً لكاتب جلبي. ويعد قوجي بك من مشاهير كتاب الأدب الإصلاحي في القرن السابع عشر، موضحاً في كتاباته العلاقة بين المجالات المختلفة في الدولة وكيفية تأثيرها على رفاهية الدولة والفلاحين، كما يرى ان زيادة عدد الجنود في الجيش العثماني يزيد من مصروفات الدولة، وزيادة المصروفات تعني زيادة في فرض الضرائب، والتي تؤدي في النهاية الى تدهور أحوال الفلاح والزراعة (Fodor, 1996, pp. 217–233; Oz, 1997, pp. 53–97, ص32) .

الواقع أن لرسالة قوجي بك أهمية خاصة وتدل على جرأته أيضاً، فعلى الرغم من أنه لم يكن من المعتادعلى المؤلفين في عهد مراد الرابع أن يُقدموا عملاً ينتقد نظام الدولة إلا أن قوجي بك اختار ذلك. زوكان يدعم انتقاداته أحياناً بالأرقام ، وأحياناً أُخرى بالإشارة إلى أحداث مماثلة. وبينما اعتمد أسلوباً راقياً بشكل عام فإنه استخدم لغة قاسية أيضاً.وكان اهتمامه بالتفاصيل دليل على عمق معرفته بنظام الدولة ، وشجاعته في قول الحقيقة دون تردد. وتتميز رسالة قوجي بك بأنها لا تتناول مشاكل عصره فحسب، بل يحاول تحليلها أيضاً، ويكشف عن مصادر تلك المشاكل، والمؤسسات التي تسببت فيها، والنظام اللازم داخلها، مُقارناًالماضي بالحاضر باستمرار. إن البيانات الإحصائية التي تضمنتها رسالته، وتحليله المعمق تدل على أصالة معلوماته وآرائه التي تستند إلى ملاحظاته وخبرته الشخصية (Simse, 2024, s.95)

مما لا شك فيه أن كاتب جلبي له مكانة مميزة بين دعاة الإصلاح التقليدي في القرن السابع عشر، وقد تبنى المفاهيم والأفكار الشرقية والاسلامية القديمة، بالمقابل تأثر بأفكاره بأبن خلدون، وهذا اما يمكن ملاحظته بكتابتهِ في فهمه للتاريخ والمجتمع(Topal, 2001, p. 51).

أَثَرَ كاتب جلبي على مؤلفين من بعده منهم حسين هزارفن، مؤرخ مشهور له كتاب عن تاريخ العالم علق فيه على كتاب جلبي " تقويم التواريخ "، وسار هزارفن على نهج جلبي في كتابة القوانين العثمانية فيما يخص المشاكل واقتراح حلول لها، لكنه تميز برواية تشاؤمية في وضع عودة الدولة الى ما قبل الانحلال " ومن الجدير بالذكر ان الكثيرين المؤرخين والكتاب العثمانيين قد تأثروا منذ القرن السادس عشر بالأفكار والاداء الفلسفية لابن خلدون في كتابه " المقدمة "، من بينهم المؤرخ طاشكبري زادة، العالم علي أفندي قنالي زادة، المؤرخ أحمد ده ده منجم باشي، المؤرخ مصطفى نعيما، المؤرخ خير الدين أفندي، المؤرخ ورجل القانون احمد جودت باشا، ولأهمية مقدمة ابن خلدون ترجم شيخ الإسلام بيري زادة محمد صاحب أفندي، الاقسام الجلسة الأولى اللغة التركية ومن بعده ترجم احمد جودت باشا القسم السادس، وطبعت ترجمة الاقسام الخمسة الأولى بالتركية في القاهرة عام 1859، اما الترجمة الكاملة طبعت في استنبول عام 1860 " (مراد،2023، ص51–52)

رسالة كاتب جلبي دستور العمل لإصلاح الخلل:

ألف كاتب جلبي رسالة إصلاحية عرفت بـ (دستور العمل لإصلاح الخلل) وذلك عام 1653، بناءً على طلب السلطان محمد الرابع (1648ـ 1687م)، لمعالجة المشكلات التي عانت منها الدولة العثمانية متمثلة بزيادة النفقات على الواردات وسوء احوال الرعية، فضلاً عن زيادة اعداد الجند ممن يتقاضون رواتب من الدولة، وهذا الطلب السلطاني يدل على إدراك السلطان العثماني لحاجة الدولة إلى الإصلاح بالبحث عن هكذا أفكار لدى المثقفين لحل المشكلات التي بدت واضحة لما يصعب سير عملية إدارة الدولة(مخلوف، 2001، ص 97).

وقسمت الرسالة الإصلاحية إلى قسمين، القسم الاول: عرَّف فيه كاتب جلبي اسباب تراجع الدولة، ويسميه (انحراف الدولة)، والقسم الآخر: يطرح فيه رؤيته للإصلاح. وقد شبه الدولة بجسم الإنسان اذ جعل السلطان النفس التي بيدها كل التدابير وحق التصرف، والوزير هو قوة العقل، والمفتي (شيخ الإسلام) القوة المدركة(مخلوف، 2001، ص 97) . أما الرعايا فكانوا الأمزجة الأربعة في جسم الانسان، وتلك العناصر هي: العلماء، الجيش، التجار، الرعية وتطور الدولة كحياة الانسان حيث يمر ثلاثة مراحل (مرحلة النمو، مرحلة الركود، مرحلة الانحلال). ويعتمد مدى كل مرحلة على الدستور ومدى الاستقرار في الدولة (Fodor, 1992, p. 34; Topal, 2017, p. 49). اذ ان بعض الدول تمر بكل مرحلة من تلك المراحل ببطء وهذا يحدده قوة الدولة وتمكنها من التحكم والسيطرة على زمام الأمور الداخلية والخارجية.

فعلى سبيل المثال تمكنت الدولة العثمانية بفضل دستورها القوي ان تمر بمرحلة الركود بوتيرة بطيئة، رغم ذلك ظهرت علامات الانحلال والتدهور على الامبراطورية العثمانية بسبب ان توازن العناصر (كجسماً) قد اختلت والاعراض بدأت تتضح على الرعية التي شبهها بكيس الصفراء أو (المرارة) بمعاناتهم من سوء التغذية، نتيجة للضرائب الفادحة، أنتج عنها بيع الوظائف والفساد، واستغلال الأهالي أدى إلى خزينة خالية أدى إلى احباط وفوضى في الجيش(Fodor, 1992, p. 34).

إن استمرار تدهور الاوضاع في الامبراطورية العثمانية، وفي الجانب المالي تحديداً، دفع الاداريين العثمانيين إلى عقد اجتماعات ابتدأت من أذار عام 1653 لمناقشة الوضع والسعي لحل تلك المشكلات، وقد حضر كاتب جلبي بعض الجلسات ليلخص بعد ذلك آراءه في كتابه (دستور العمل لإصلاح الخلل) وبنيت إراءه على ارض صلبة سار فيهاعلى خطى نظرية وأفكار ابن خلدون.

شخص كاتب جلبي المشاكل والازمات التي عانت منها الدولة العثمانية في كتابة بزيادة النفقات، والظروف السيئة التي عاشها الفلاحون، فضلاً عن الظلم الواقع في الولايات العثمانية والقرى التي تركت بسبب الظروف السيئة والمتمثلة بالضرائب الباهظة، وعرف جلبي مشكلة الفلاحين تكمن بالملتزمين الذين يجبون الضرائب من الفلاحين اضعاف ما تفرضه الدولة دون الأخذ بالاعتبار الظروف التي يمر بها الفلاحين(Fodor, 1992, p. 233).

كما حدد كاتب جلبي أخطر ظاهرة تهدد كيان الدولة العثمانية (سواء الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية في الولايات)، هي ظاهرة الرشوة بأشكالها المتعددة، الهدايا التي تعطى لكبار رجال الدولة مثل الوزراء ورؤساء المصالح الإدارية، وقدم تحليل علمي مبيناً خطورة الرشوة على البنية الادارية والاجتماعية التي قد تؤدي إلى تولي مناصب ادارية ممن ليس لديهم أمكانية عن طريق المحسوبية وأخذ الحق من صاحبه واعطاءه الى غيره، وعليه طالب كاتب جلبي بمحاربة تلك الظاهرة بوصفهِا خطيئة حتى لو كانت في بلاد الكفر وأكد على ضرورة توقف المسلمين عن أخذ الرشاوي لأنها غير عادلة ومخالفة للشريعة الإسلامية مستخدماً في حجته العقل والدين(Abdullah, 2016, pp. 35–36).

اما المشكلة الثالثة التي حددها كانت جلبي فكانت في الجيش الإنكشاري اذ عدهُ بؤرة الفساد، مؤكداً على ضرورة معاقبة المتمردين المسئولين عن ضعف الدولة العثمانية، كما أكد على عدة أمور في هذا المجال منها تنظيم الجيش واعادة تشكيله والاعتماد على اشخاص لها معرفة وخبرة في المجال العسكري، تقليص عدد الجيش الذي شكل عبئ على ميزانية الدولة (كاتب جلبي، 1993، ص 129–131).

وبذلك حدد كاتب جلبي المشاكل التي تعرقل سير عجلة الدولة العثمانية واقترح حلولاً لها في خلال رسالته الإصلاحية ركز فيها على ثلاث أسس: ضرورة التراجع عن سياسة الضرائب الجائرة بحق الفلاحين وحسن تدبير الخزينة بإقامة توازن بين الايرادات والصادرات، فضلاً عن ضرورة زيادة دية ايرادات الخزينة بمقابل تقليص النفقات إلى حد الاعتدال(بنحادة، 2017، ص 61).

أستمر كاتب جلبي في نقده للإدارة السلطانية، حيث قارن بين اوضاع الولايات العثمانية في فترات الازدهار والانحطاط موضحاً كيف كانت تنعم بالرخاء والاستقرار في عهد السلطان سليمان القانوني خلال القرن السادس عشر، ساعياً في ذلك إلى لفت انتباه السلاطين إلى الأزمة المالية التي عصفت بالدولة في العصور اللاحقة، في محاولة لتفسير مظاهر ظلم السلاطين المتأخرين مقارنة مع بأسلافهم. (Abdullah, 2016, p. 33).

وعلل جلبي الحالة التي وصلت اليها الولايات العثمانية من تدهور وخراب بسبب الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية على مر العقود مما أدى الى الحاق الضرر بالأهالي والاراضي والهياكل الاساسية للدولة (Abdullah, 2016, p. 35).

كان كاتب جلبي ضد فكرة اصدار القوانين بصورة عشوائية من قبل السلاطين العثمانيين، وأكد على ذلك في أكثر من المناسبة اذ أن من الصعب تغيير العادات والتقاليد في المجتمع العثماني، وعليه يكون كاتب جلبي ضد فكرة السلطان المطلق الذي يغير القواعد والقيم الموجودة في الدولة والمجتمع(Abdullah, 2016, p. 37).

لذلك دعا جلبي في كتابه الى رجل قوي يستعيد النظام الاجتماعي وقيام الاصلاحات في مختلف الجوانب متمثلة بالأجندة الاستبدادية(Abdullah, 2016, p. 37).

لم يكن كاتب جلبي معارضاً لفكرة الاصلاح، بل رأى ان المشكلات التي يعاني منها المجتمع العثماني لا يمكن معالجتها معالجة شاملة، الا من خلال الالتزام بالقانون وتطبيقه بشكل صحيح، وهذا الأمر يتطلب وجود سلطان قوي يمتلك الإرداة والقدرة بقوة السيف (Topal, 2017, p. 50).

ذكر كاتب جلبي في رسالته إن السلطان يجب ان يتوفر فيه شروط منها اداء الفروض والواجبات الدينية، ولزوم معرفته بمواضيع العلم وان يكون قارئ للتاريخ مستفيداً من دروس وتجارب الماضي وعلى دراية بطباع وتقاليد شعبه، مطلعاً على امور الخزينة والعسكر وعلاقتها بالناس، فضلاً عن تطبيق القوانين بالقسوة احياناً وباللين حين أخر حسبما تقتضيه الضرورة، كما أكد على تطلب الوئام والأنسجام بين البيروقراطين وحل مشاكلهم بالحسنى والتفاهم. Özçelik, (2017, p. 223).

الخاتمة

يعد كاتب جلبي نموذجاً للمؤرخ العثماني الذي جمع بين صفتين نادرا ما تجتمع بمؤرخ كونه موظف دولة يعرف خباياها ورجل علم مثقف وذو شخصية موسوعية متنوعة ماسكه بزمام البحث في التاريخ وهذا ما عكسه على مؤلفاته المميزة.

مثّلت تجربة (حاجي خليفة) محطة بارزة في تاريخ الفكر الإصلاحي العثماني، بما حملته من وعي نقدي عميق، وإدراك منهجي لأزمات الدولة، ورغبة صادقة في النهوض بها من خلال أدوات الفكر والعلم، لا عبر الولاءات أو المصالح الفئوية. فقد جمع كاتب جلبي بين التجربة العملية في مؤسسات الدولة، والاطلاع الواسع على التراثين الإسلامي والعثماني، إضافة إلى تأثره الواضح بفكر ابن خلدون، مما مكنه من تشخيص مكامن الخلل بطريقة عقلانية وعلمية.

برزت في مؤلفاته ولا سيما في رسالته الإصلاحية "دستور العمل لإصلاح الخلل" . معالم مشروع فكري متكامل، قائم على فهم الدولة بوصفها "كائناً حيّاً" يخضع لقوانين النمو والانحدار، وأن علاج أزماتها يبدأ من إصلاح البنية الإدارية، وتنظيم العلاقة بين السلطان والرعية، وضبط الجهاز العسكري، ومحاربة الرشوة، ورفع الظلم عن الفلاحين، وتعديل نظام الجباية والنفقات. وقد عبّر عن كل ذلك بلغة واقعية رصينة، تأخذ من الشرع والعقل منطلقاً، ومن التجربة التاريخية مرجعاً.

مصادر البحث

1. أرسلان، شكيب. (2011). تاريخ الدولة العثمانية (تحقيق حسن السامي سويدان). دار ابن كثير. دمشق.
2. أفندي، شهري زادة سعيد. (د.ت). تاريخ نويبدا. مخطوط، مكتبة إستانبول، مجموعة خالص أفندي.(T3291)
3. إينالجيك، خليل. (2014). تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار. دار المدار الإسلامي. بيروت.
4. باموك، شوكت. (2005). التاريخ المالي للدولة العثمانية (ترجمة عبد اللطيف الحارس). دار المسار الإسلامي. بيروت.
5. بنحادة، عبد الرحيم. (2017). بحوث ودراسات في التاريخ العثماني. دار أبي رقراق للطباعة والنشر.
6. بيهم، محمد جميل. (1954). فلسفة التاريخ العثماني. القاهرة.
7. جبارة، تيسير. (2015). تاريخ الدولة العثمانية (1280–1924). عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة القدس المفتوحة.
8. جلبي، كاتب. (د.ت). سلم الوصول إلى طبقات الفحول.
9. حاجي خليفة. (د.ت). صفحات مضيئة من تاريخ فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار (فذلكة التواريخ): تاريخ ملوك آل عثمان (تحقيق وترجمة سيد محمد السيد). القاهرة.
10. حسون، علي. (2002). تاريخ الدولة العثمانية. بيروت.
11. حليم، إبراهيم بك. (2004). تاريخ الدولة العثمانية العلية (التحف الحليمية في تاريخ الدولة العلية). القاهرة.
12. الحنبلي، شاكر أفندي. (د.ت). تلخيص التاريخ العثماني المصور. د.م.
13. خليفة، حاجي. (د.ت). ميزان الحق.
14. سلطان، علي. (1991). تاريخ الدولة العثمانية. دمشق.
15. طقوش، سهيل. (1995). العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة. بيروت.
16. عزّتلو، يوسف أصاف. (1995). تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن. تقديم: محمد زينهم. مكتبة مدبولي. القاهرة.

17. علاوي، نسيبة عبد العزيز عبد الله الحاج. (2006). الاتجاهات الإصلاحية في الدولة العثمانية (1623–1789). أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل.
18. غريب، الغالي. (2007). دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (1288–1916). ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
19. فاروقي، ثريا، وآخرون. (2007). التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية (مج. 2، تحرير خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ترجمة قاسم عبد قاسم). دار المدار الإسلامي. بيروت
20. كراتشكوفسكي، أغناطيوس يولياتوفتش. (1957). تاريخ الأدب الجغرافي العربي (القسم الثاني، ترجمة صلاح الدين عثمان هاشم، مراجعة إيفور بليابف). مصر.
21. كواترت، دونالد. (2004). الدولة العثمانية (ترجمة أيمن أرمناذي). مكتبة العبيكان. الرياض.
22. الكوثري. (د.ت). من مقالات الكوثري: ترجمة الكاتب جلبي مؤلف كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون. د.م.
23. مانتران، روبير، وآخرون. (1992). تاريخ الدولة العثمانية (ج. 2، ترجمة بشير السباعي). دار الفكر. القاهرة.
24. مخلوف، ماجدة. (2001). الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة. دار البشير للثقافة والعلوم. القاهرة.
25. مراد، خليل علي. (2013). الكرد وكردستان في كتاب "جهان نما" للكاتب جلبي (1017–1067هـ/1609–1657م). أربيل، العراق.
26. مراد، خليل علي. (2023). وقائع نويس: مؤرخو الإمبراطورية العثمانية الرسميون (1700–1922). دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد.
27. نبهان، عبد الإله. (1992). الإمام جلال الدين السيوطي: سيرة مختصرة (849–911هـ). مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، 67(4)، 584–611.
28. يوسف، عماد عبد الحميد العزيز، وجاسم، ماهر حامد. (2007). دور شيوخ الإسلام في اتخاذ القرار في الدولة العثمانية. مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، 24(6). الموصل.

1. Babinger, F. (1992). Osmanlı tarih yazarları ve eserleri [Ottoman historians and their works] (C. Üçok, Trans.). Ministry of Culture.
2. Abdullah, Baris. (2012). Katip Celebi and His World: An Intellectual Between Reason and Sacred Law. Master's thesis, Sabanci University.

3. Börekçi, Günhan. (2010). Factions and Favorites at the Courts of Sultan Ahmed I (1603–1617) and His Immediate Predecessors. Doctoral dissertation, The Ohio State University, Ohio.
4. Creasy, Edward. (1878). History of the Ottoman Turks from the Beginning of the Empire to the Present Time. London.
5. Farooqi, Suraiya. (2008). The Ottoman Empire and the World Around It (Arabic trans. Hatem Al-Tahawi). Beirut.
6. Fodor, Pal. (1996). State and society, crisis and reform in 15th–17th century Ottoman mirror for princes. Acta Orientalia Academiae Scientiarum Hungaricae, 40(2–3), 217–233.
7. Öz, Mehmet. (1997). Osmanlı'da çözülme ve gelenekçi yorumcuları: XVI. yüzyıldan XVIII. yüzyıl başlarına. Dergâh Yayınları. Istanbul.
8. Rasid, Traih. (1998). Istanbul. Istanbul.
9. Serim, Nilgün. (2012). The causes of the financial crisis that began in the 13th century and continued until the Tanzimat era in the Ottoman Empire. Yönetim Bilimleri Dergisi, 10(20).
10. Simsek, Muhammet Ata. (2024). Koci Bey Risalesinin Islam hukuku acisindan degerlendirilmesi. International Journal of New Horizons in the Social Sciences, 1(2).
11. Topal, Alp Eren. (2001). From Decline to Progress: Ottoman Concepts of Reform (1600–1876). PhD thesis, Ihsan Dogramaci Bilkent University, Ankara.
12. Türkiye Diyanet Vakfı. (2022). İslâm Ansiklopedisi (Cilt 25). Türkiye Diyanet Vakfı Yayınları. Ankara.
13. Yilmaz, G. (2011). The economic and social roles of Janissaries in a 17th century Ottoman city: The case of Istanbul [Doctoral dissertation, McGill University].

المراجع العربية المترجمة

1. **Allawi, N. A. A.** (2006). *Al-Ittijahat al-islahiya fi al-dawla al-Uthmaniyya (1623–1789)* [Reformist trends in the Ottoman Empire (1623–1789)] [Unpublished doctoral dissertation]. University of Mosul.
2. **Arslan, S.** (2011). *Tarikh al-dawla al-Uthmaniyya* [History of the Ottoman Empire] (H. S. Suwaydan, Ed.). Dar Ibn Kathir.
3. **Asaf, Y. (Izzetlu).** (1995). *Tarikh salatin Bani Uthman min awwal nash'atihim hatta al-an* [History of the Ottoman Sultans from their early beginnings until now] (M. Zinham, Intro.). Madbouly Library.
4. **Bayhum, M. J.** (1954). *Falsafat al-tarikh al-Uthmani* [The philosophy of Ottoman history]. Cairo.
5. **Benhadda, A.** (2017). *Buhuth wa dirasat fi al-tarikh al-Uthmani* [Researches and studies in Ottoman history]. Dar Abi Raqraq.

6. **Çelebi, K.** (n.d.). *Sullam al-wusul ila tabaqat al-fuhul* [The ladder of reaching the ranks of the elites].
7. **Efendi, S. S.** (n.d.). *Tarikh-i Nev-peyda* [History of new events] [Manuscript]. Istanbul Library, Khalis Efendi Collection (T3291).
8. **Faroqhi, S., et al.** (2007). *Al-Tarikh al-iqtisadi wa al-ijtima'i lil-dawla al-Uthmaniyya* [An economic and social history of the Ottoman Empire] (Vol. 2, H. İnalcık & D. Quataert, Eds.; Q. A. Qasim, Trans.). Dar al-Madar al-Islami.
9. **Gharib, A.** (2007). *Dirasat fi tarikh al-dawla al-Uthmaniyya wa al-mashriq al-Arabi (1288–1916)* [Studies in the history of the Ottoman Empire and the Arab Mashreq (1288–1916)]. Office of University Publications.
10. **Halim, I. B.** (2004). *Tarikh al-dawla al-Uthmaniyya al-Aliya (Al-Tuhaf al-halimiya fi tarikh al-dawla al-aliya)* [History of the sublime Ottoman state]. Cairo.
11. **Al-Hanbali, S. E.** (n.d.). *Talkhis al-tarikh al-Uthmani al-musawwar* [A summary of the illustrated Ottoman history].
12. **Hassun, A.** (2002). *Tarikh al-dawla al-Uthmaniyya* [History of the Ottoman Empire].
13. **İnalcık, H.** (2014). *Tarikh al-dawla al-Uthmaniyya min al-nushu' ila al-inhidar* [The history of the Ottoman Empire: From genesis to decline]. Dar al-Madar al-Islami.
14. **Jubara, T.** (2015). *Tarikh al-dawla al-Uthmaniyya (1280–1924)* [History of the Ottoman Empire (1280–1924)]. Al-Quds Open University.
15. **Katip Çelebi (Hajji Khalifa).** (n.d.). *Fazlakat aqwal al-akhyar fi 'ilm al-tarikh wa al-akhbar (Fazlakat al-tawarikh)* [Summary of the sayings of the righteous in the science of history and news] (S. M. Al-Sayyid, Ed. & Trans.). Cairo.
16. **Al-Kawthari, M. Z.** (n.d.). *Tarjamat al-katip Çelebi mu'allif Kashf al-zunun* [Biography of Katip Çelebi, author of Kashf al-Zunun].
17. **Khalifa, H.** (n.d.). *Mizan al-haqq* [The balance of truth].
18. **Krachkovsky, I. Y.** (1957). *Tarikh al-adab al-jughrafi al-Arabi* [History of Arabic geographical literature] (Vol. 2, S. O. Hashim, Trans.). Egypt.
19. **Makhlouf, M.** (2001). *Al-Dawla al-Uthmaniyya min al-islah ila al-hadatha* [The Ottoman Empire from reform to modernity]. Dar al-Bashir.
20. **Mantran, R., et al.** (1992). *Tarikh al-dawla al-Uthmaniyya* [History of the Ottoman Empire] (Vol. 2, B. al-Siba'i, Trans.). Dar al-Fikr.
21. **Murad, K. A.** (2013). *Al-Kurd wa Kurdistan fi kitab "Jihan Nama" lil-katib Çelebi (1017–1067 AH / 1609–1657 AD)* [The Kurds and Kurdistan in Katip Çelebi's book "Cihannüma"]. Erbil, Iraq.

22. **Murad, K. A.** (2023). *Waqa'i' Nuwis: Mu'arrikho al-imbiraturiyya al-Uthmaniyya al-rasmiyyun (1700–1922)* [Vakanüvis: Official historians of the Ottoman Empire (1700–1922)]. Dar al-Shu'un al-Thaqafiya al-Amma.
23. **Nabhan, A.** (1992). Al-Imam Jalal al-Din al-Suyuti: Sira mukhtasara [Imam Jalal al-Din al-Suyuti: A short biography]. *Journal of the Arab Academy of Damascus, 67*(4), 584–611.
24. **Pamuk, Ş.** (2005). *Al-Tarikh al-mali lil-dawla al-Uthmaniyya* [A monetary history of the Ottoman Empire] (A. al-Haris, Trans.). Dar al-Masar al-Islami.
25. **Quataert, D.** (2004). *Al-Dawla al-Uthmaniyya* [The Ottoman Empire] (A. Armanazi, Trans.). Obeikan Library.
26. **Sultan, A.** (1991). *Tarikh al-dawla al-Uthmaniyya* [History of the Ottoman Empire].
27. **Takkoush, S.** (1995). *Al-Uthmaniyyun min qiyam al-dawla ila al-inqilab 'ala al-khilafa* [The Ottomans from the establishment of the state to the coup against the Caliphate].
28. **Yusuf, I. A., & Jassim, M. H.** (2007). Dawr shayukh al-Islam fi ittikhad al-qarar fi al-dawla al-Uthmaniyya [The role of Shaykh al-Islams in decision-making in the Ottoman Empire]. *Journal of Research of the College of Basic Education, 24*(6).